E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعـــي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2000/33
10 January 2000
ARABIC
Original: ENGLISH.

لجنة حقوق الإنسان

الدورة السادسة والخمسون

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم

تقرير عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان مقدم من السيد كمال حسين، المقرر الخاص، وفقاً لقرار اللجنـــة ١٩٩٩/٩

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
موجز تنفيذي		٣
مقدمة	١ - ٤	٦
أولاً- الإجراءات الهادفة إلى تشجيع عملية سلام.....	٥ - ٢٤	٧
ثانياً- استئناف الصراع: المرتفعات الوسطى (آذار/مارس ١٩٩٩) والسهل الشمالي والشمال الشرقي (تموز/يوليه ١٩٩٩)، وباميان فـــي المرتفعـــات الوســـطى (آذار/مارس ١٩٩٩)	٢٥-٤٠	١١

(A) GE.00-10043

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
ثالثاً-	الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي الناتجة عن استئناف الصراع	٣٧-٤٠	١٤
رابعاً-	شهادة اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً	٤١-٤٩	١٥
خامساً-	تأثير الصراع المستمر على الحالة الاجمالية لحقوق الإنسان	٥٠	١٧
سادساً-	الاقتصاد المدمَّر والحرمان المستمر من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، والتدهور في حالة حقوق المرأة	٥١-٥٣	١٩
سابعاً-	الملاحظات الختامية والتوصيات	٥٤-٦١	٢١

موجز تنفيذي

هذا هو التقرير الثالث للمقرر الخاص. فقد قدم تقريره الأول (E/CN.4/1999/40)، إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الخامسة والخمسين المقعودة في آذار/مارس ١٩٩٩. ثم قدم تقريراً مؤقتاً (A/54/422) إلى اللجنة الثالثة للجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين وذلك في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

وكان التقرير الأول قد وُضع عقب زيارة إلى كابول وإسلام أباد وبيشاور، أُجريت فيها مقابلات مع مجموعات اللاجئين الأفغان في آذار/مارس ١٩٩٩. وقد سبقت التقرير المؤقت الذي قُدم إلى الجمعية العامة زيارة إلى كيتا وقندهار في أيار/مايو ١٩٩٩ وإلى كابول وإسلام أباد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وعقب تلقي ادعاءات بحدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وقعت نتيجة لاستئناف النزاع في المرتفعات الوسطى في أفغانستان، وخاصة في باميان، وفي السهل الشمالي الواقع شمال كابول في تموز/يوليه ١٩٩٩، فإن زيارات المقرر الخاص قد هدفت إلى جمع معلومات مباشرة في هذا الصدد. وفي أيار/مايو، فإنه قابل لاجئين وصلوا حديثاً وأشخاصاً مشردين، معظمهم من النساء والأطفال من هزارة جات. وفي كابول، فإنه قد تمكن من مقابلة أشخاص شُردوا عنوة من السهل الشمالي في تموز/يوليه ١٩٩٩. وقد اضطلع المقرر الخاص بالزيارة إلى كابول بالاشتراك مع المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة، أسبابه ونتائجه، السيدة راديكا كوماراسوامي، التي ستتناول القضايا المتصلة بحقوق المرأة بشيء من التفصيل في تقريرها المستقل المتعلق بالموضوع.

وقد أشار المقرر الخاص إلى أن شعب أفغانستان ما زال ضحية لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات مستمرة للقانون الإنساني الدولي. والسبب الأساسي لهذا هو أن شعب افغانستان ما زال رهينة فعلية في بلده، حيث تسعى قوات مسلحة من الخارج إلى حكم أفغانستان دون المشاركة الفعلية لشعبه أو موافقته. أما أكثر حقوق الإنسان الأساسية التي يُحرم منها الشعب والتي يلزم تناولها فهو حق شعب أفغانستان في أن يشارك بفعالية في حكم بلده عن طريق ممثلين يُختارون بحرية، وهو الحق المعترف به في المادة ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي جرى تفصيله في المادة ٢٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وهو عهد أفغانستان طرف فيه.

وقد جرى التأكيد على الأهمية الحاسمة للبدء في عملية سلام، أي عملية انتقال من الحكم الحالي الذي تمارسه جماعات مسلحة (مدعومة من الخارج) إلى حكومة ذات قاعدة عريضة متعددة الأعرق ذات صفة تمثيلية تتمتع بثقة جميع قطاعات الشعب الأفغاني، بما في ذلك نسبة كبيرة من اللاجئين الأفغان البالغين عدة ملايين والذين أُجبروا على العيش خارج أفغانستان.

وقد استمر القتال بين مد وجزر بين الطالبان والجبهة المتحدة خلال الفترة موضع الاستعراض دون أن تنتج عنه تغييرات يُعتد بها في الأراضي التي يسيطر عليها أي من الطرفين. فبعد فقدان الأرواح البشرية مرة أخرى على نطاق جسيم، وزيادة معاناة السكان المدنيين، والتدمير المادي الهائل، وجد الجانبان نفسيهما تقريباً في نفس الوضع الذي كانا عليه في أواخر عام ١٩٩٨.

وبعد أن تلقى المقرر الخاص ادعاءات عن ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في المرتفعات الوسطى بأفغانستان، وخاصة في باميان، فإنه قرر أن يلتمس معلومات مباشرة وأن يزور كيتا في أيار/مايو ١٩٩٩ لإجراء مقابلات مع اللاجئين الوافدين حديثاً من هزاره جات. وشملت انتهاكات حقوق الإنسان التي أبلغه بها شهود عيان ذوو مصداقية: التشريد القسري للسكان المدنيين؛ والإحراق المتعمد للمنازل؛ والاعدام بإجراءات موجزة لغير المقاتلين، بمن فيهم النساء والأطفال؛ وعمليات الاحتجاز التعسفية؛ والسخرة. وتشكل جميع هذه الممارسات انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وهذه الأفعال، التي أُفيد أن قوات الطالبان المشتركة في عمليات عسكرية قد قامت بها، تتعارض بصورة مباشرة مع التأكيدات التي قدمتها علانية زعامة الطلبان فيما يتعلق بحقوق السكان المدنيين. ثم سافر المقرر الخاص إلى قندهار واجتمع مع مولوي وكيل أحمد متوكل، المستشار الخاص لزعامة الطالبان، لكي يوجه نظرهم إلى نمط الانتهاكات الجسيمة، التي لُخصت في مذكرة سلمها المقرر الخاص في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٩. وقد طُلب اتخاذ إجراءات محددة من أجل منع حدوث المزيد من الانتهاكات ولحماية السكان المدنيين المتضررين وطمأنتهم. وما زال المرء في انتظار استجابة وافية وفعالة. وقد وجه المقرر الخاص طلبات متكررة بغية زيارة باميان ولكن هذه الطلبات لم تأت برد فعل ايجابي.

وقد وصل مستوى القتال إلى نطاق لم يسبق له مثيل في عام ١٩٩٩ عندما شن الطالبان هجوماً برياً وجوياً كبيراً ضد الجبهة المتحدة في ٢٨ تموز/يوليه. وهذا الهجوم، الذي وصفه زعماء طالبان بأنه معركة حاسمة لالحاق الهزيمة بالجبهة المتحدة، قد أسفر ليس فقط عن تحطيم الآمال في تحقيق السلام التي نشأت في اجتماع طشقند لمجموعة "الستة والاثنين" ولكن أيضاً عن إضافة مشاكل أخرى إلى الآثار الخطيرة بالفعل المترتبة على الهجوم من الناحية الإنسانية ومن ناحية حقوق الإنسان. فقد أسفر هجوم الطلبان في السهل الشمالي وفي الشمال الشرقي عن نزوح السكان المدنيين على نطاق واسع وبشكل لا إرادي وقسري، وخاصة النساء والأطفال. وأشارت تقارير واسعة الانتشار من مصادر مباشرة إلى أنه قد حدثت عمليات حرق للمنازل والمحاصيل، وأعمال ترحيل بالقوة، وفصل أفراد الأسر بعضهم عن بعض، وفصل النساء وترحيلهن، وأعمال قتل تعسفية في جنوبي السهل الشمالي. وقد وجه المقرر الخاص نداءً إلى سلطات الطالبان في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٩ وإلى التحالف الشمالي في ٥ آب/أغسطس ١٩٩٩ يبين فيها الأخطار التي يتعرض لها المدنيون من جراء استئناف الصراع. وقد ذُيِّل التقرير المؤقت المقدم إلى الجمعية العامة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الأخير بنصي هاتين الرسالتين.

وتصنَّف أفغانستان، وفقاً للرقم القياسي للتنمية البشرية، ضمن أدنى البلدان في العالم كما أنها، وفقاً للرقم القياسي للتفاوت بين الجنسين، وهو رقم قياسي مركب يرتكز على قياس متوقع العمر للإناث وتحصيلهن التعليمي ومستوى دخلهن، ضمن أدنى البلدان في العالم (تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) (UNDP, Human Development Report, 1995). وتتسم حالة الاقتصاد النظامي لأفغانستان بالخراب نتيجة لعقدين من الصراع المسلح. ووفقاً لتقرير صادر عن البنك الدولي في عام ١٩٩٧، فإن اقتصاد هذا البلد يعتمد حالياً على "الزراعة الكفافية، وتجارة المرور العابر (الترانزيت) غير الرسمية، والتدفقات المالية المتصلة بالحرب، والدخل المتحقق من المخدرات، والمساعدة الدولية".

وقد نقل المقرر الخاص عن آخر تقرير مقدم من الأمين العام إلى الجمعية العامة عن أفغانستان (A/54/536-S/1999/1145) جاء فيه ما يلي: "وفي عام ١٩٩٩، أصبحت أفغانستان أكبر منتج غير مشروع للأفيون في العالم على الاطلاق، حيث وصل ناتجها إلى ٧٥ في المائة من مجمل حجم الأفيون غير المشروع على نطاق العالم. ووفقاً للدراسة الاستقصائية السنوية لهذا العام بشأن خشاش الأفيون التي يجريها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، يقدر أن يصل انتاج الأفيون إلى مستوى قياسي يبلغ ٦٠٠ ٤ طن متري، وهو ما يمكن تحويله إلى ٤٦٠ طناً متريا من الهيروين".

وقد أدت مجموعة من التطورات إلى خلق فرصة لاتخاذ مبادرة جريئة بغية اعتماد تدابير منسقة تتناول حقاً الجذور الأساسية المسؤولة عن حالة حقوق الإنسان المروعة في أفغانستان. ويجب أن يكون الهدف الأساسي هو اعادة أفغانستان إلى كامل شعبها، عن طريق احياء ومواصلة عملية سلام، أي عملية انتقالية تملأ الفراغ الدستوري والسياسي الذي تقوم في ظله جماعات مسلحة مدعومة من الخارج بفرض حكم تعسفي دون موافقة الشعب الأفغاني أو دون مشاركته، بما يشكل انتهاكاً لحقوقه الإنسانية. وفي هذا الصدد، فإن المبادرة الأخيرة المتعلقة بالجمعية الكبرى (لويا جيرغا: Loya Jirgah) تتيح وسيلة لإجراء مشاورات نشطة وذات هدف فيما بين جميع مكونات الشعب الأفغاني والجماعات المتحاربة – الطالبان والجبهة المتحدة – الذين قد تفلح فعلاً الأمم المتحدة و"مجموعة الستة والاثنين" في اقناعهم بالاشتراك في هذه المشاورات. ويمكن أن تهدف هذه المشاورات إلى ابتكار عملية انتقالية تتيح إجراءات متفقاً عليها لإقامة حكومة ذات قاعدة عريضة ومتعددة الأعراق وذات صفة تمثيلية حقاً.

وينبغي أن يلاحظ، وهو ما فعلته دراسة أُجريت مؤخراً، أن المشاكل الشاملة المتعلقة بحقوق الإنسان هي في آن واحد سبب ونتيجة لأزمة الحكم. فطبيعة السلطات القائمة، التي تحكم دون رضا الشعب الأفغاني ومشاركته، هي السبب الأساسي لانتهاكات حقوق الإنسان التي تتراوح بين فرض "فرمانات" تنص على التمييز المنهجي بين الجنسين، وتوقيع عقوبات قاسية ومهينة ولا إنسانية، والحفاظ على الحكم المطلق. وهكذا يتعين أن يتحول التركيز من إجراء تغييرات تشكل إضافات إلى إجراء تغيير إطاري.

وقد يكون الوقت مناسباً حقاً لإيلاء أعلى أولوية لبذل جهد متضافر بغية تحقيق تغيير إطاري في أفغانستان. أما الظروف التي تشجع هذا الرأي فهي تشمل التغيرات التي حدثت في البلدان المجاورة، والمناقشات التي جرت مؤخراً فيما بينها، والاجتماعات المعقودة بين الطالبان وجيرانها، وقيام الطالبان باطلاق سراح عدة مئات من سجناء المعارضة، والحزم المعرب عنه داخل الأمم المتحدة لاتخاذ إجراء ايجابي. وجميع هذه الظروف، إذا أُخذت معاً، تتيح فرصة ينبغي عدم اضاعتها.

مقدمة

١- هذا هو التقرير الثالث المقدم من المقرر الخاص. وكان قد قدم تقريره الأول (E/CN.4/1999/40) إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الخامسة والخمسين في آذار/مارس ١٩٩٩. ثم قدم تقريراً مؤقتاً (A/54/422) إلى اللجنة الثالثة للجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

٢- وكان التقرير الأول قد قُدم عقب زيارة إلى كابول وإسلام أباد وبيشاور، أُجريت خلالها مقابلات مع مجموعات اللاجئين الأفغان في آذار/مارس ١٩٩٩. وقد سبقت التقرير المؤقت المقدم إلى الجمعية العامة زيارة قام بها إلى كيتا وقندهار في أيار/مايو ١٩٩٩ وإلى كابول وإسلام أباد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وعقب تلقي ادعاءات عن حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وقعت نتيجة لاستئناف الصراع في المرتفعات الوسطى في أفغانستان، وخاصة في باميان، في أيار/مايو وفي السهل الشمالي الواقع شمالي كابول في تموز/يوليه ١٩٩٩، هدفت زيارات المقرر الخاص إلى جمع معلومات مباشرة. وفي أيار/مايو، فإنه قد أجرى مقابلات مع اللاجئين الذين وصلوا حديثاً والأشخاص المشردين، ومعظمهم من النساء والأطفال، من هزارة جات. وفي كابول، فإنه قد تمكن من إجراء مقابلات مع أشخاص شُردوا عنوة من السهل الشمالي في تموز/يوليه ١٩٩٩. أما الزيارة التي اضطلع بها إلى كابول فقد تمت بالاشتراك مع المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة، أسبابه ونتائجه، السيدة راديكا كوماراسوامي، التي ستتناول القضايا المتصلة بحقوق المرأة بشيء من التفصيل في تقريرها المستقل.

٣- وقد أشار المقرر الخاص، مستفيداً من التقارير السابقة للمقررين الخاصين وملاحظاته هو ومعلوماته التي جمعها أثناء زياراته المشار إليها أعلاه، إلى أن شعب أفغانستان ما زال ضحية لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات مستمرة للقانون الإنساني الدولي. والسبب الأساسي لذلك هو أن شعب أفغانستان ما زال رهينة فعلية في بلده حيث تسعى قوات مسلحة من الخارج إلى حكم أفغانستان دون المشاركة الفعلية من جانب الشعب أو دون موافقته. وأشد إنكار أساسي لحقوق الإنسان يلزم التصدي له هو حق شعب أفغانستان في أن يشارك بفعالية في حكم بلده عن طريق ممثلين يُختارون بحرية. وهذا هو الحق المعترف به في المادة ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أن "ارادة الشعب هي مناط سلطة الحكم" وأنه "يجب أن تتجلى هذه الارادة في انتخابات نزيهة تُجرى دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت"، وقد جرى تفصيل ذلك في المادة ٢٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وهو عهد أفغانستان طرف فيه.

٤- وقد جرى التأكيد على الأهمية الحاسمة للبدء في عملية سلام، أي عملية انتقال من الحكم الحالي الذي تمارسه جماعات مسلحة (مدعومة من الخارج) إلى حكومة تمثيلية ذات قاعدة عريضة تتمتع بثقة جميع قطاعات الشعب الأفغاني بما في ذلك نسبة كبيرة من اللاجئين الأفغان البالغ عددهم عدة ملايين شخص والذين أُجبروا على العيش خارج أفغانستان.

أولاً - الإجراءات الهادفة إلى تشجيع عملية سلام

عشق أباد إلى طشقند (شباط/فبراير إلى تموز/يوليه ١٩٩٩)

٥- عقب جهود اتسمت بالتكتم بذلتها في أواخر كانون الثاني/يناير وأوائل شباط/فبراير البعثة الخاصة وبلدان مجاورة معينة لاقناع الطرفين المتحاربين الأفغانيين بالاجتماع، عُقد اجتماع أولي للطالبان وممثلي الجبهة المتحدة في عشق أباد، في تركمانستان، يومي ١٠ و١١ شباط/فبراير ١٩٩٩. ووافق الطرفان من حيث المبدأ على عقد دورة أخرى من المباحثات تؤدي إلى الاتفاق على وقف لاطلاق النار وتبادل الأسرى والحكومة المستقبلية. وقد دارت هذه الجولة الثانية من المباحثات فيما بين الطرفين الأفغانيين في الفترة من ١١ إلى ١٤ آذار/مارس في عشق أباد، وهو ما تم مرة أخرى برعاية الأمم المتحدة. وتوصل كلا الطرفين، في نهاية الاجتماع الذي دام ثلاثة أيام، إلى اتفاق إطاري يقضي، من حيث المبدأ، بتشكيل سلطة تنفيذية مشتركة، وسلطة تشريعية مشتركة، وسلطة قضائية مشتركة. كذلك فإنهم اتفقوا أيضاً على مواصلة المحادثات بعد عطلة عيد الأضحى الدينية، على نحو يفضَّل أن يكون داخل أفغانستان. ومن المؤسف له أن هذه المحادثات لم تُعقد قط بسبب سقوط الطرفين في دائرة الاتهامات المتبادلة.

٦- وبناء على دعوة من أوزباكستان، اجتمع نواب وزراء خارجية أعضاء مجموعة "الستة والاثنين" في مدينة طشقند في ١٩ و٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٩. وقد اشترك في الاجتماع المبعوث الخاص للأمين العام إلى أفغانستان السيد الأخضر الإبراهيمي، كما دُعي ممثلو الطالبان والجبهة المتحدة للاشتراك بصفة مراقبين واجتمع كل منهم مع الآخر للمرة الأولى منذ محادثات عشق أباد في آذار/مارس ١٩٩٩.

٧- وقد اعتمد الاجتماع "إعلان طشقند المتعلق بالمبادئ الأساسية لفض الصراع في أفغانستان بالوسائل السلمية" (A/54/174-S/1999/812). وفي ذلك الإعلان، فإن أعضاء المجموعة قد قرروا الاعراب عن التزامهم بالتوصل إلى تسوية سياسية سلمية للصراع الأفغاني ودعوا إلى استئناف المحادثات السلمية بين الطالبان والجبهة المتحدة. وأعلن أعضاء المجموعة، لأول مرة، عن التزامهم علانية بعمل ما حث عليه مجلس الأمن بصورة متكررة، ألا وهو عدم تقديم أي دعم عسكري إلى أي طرف أفغاني ومنع استخدام إقليم كل من هؤلاء الأعضاء لهذه الأغراض. ووجّهت المجموعة، وكذلك المبعوث الخاص للأمين العام، نداءات قوية إلى الطالبان والجبهة المتحدة للامتناع عن شن أي هجمات عسكرية جديدة كبيرة.

٨- وفي ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٩، أعلنت حكومة باكستان عن مبادرة تقوم باتخاذها استجابة لنداء موجه من البروفسور رباني إلى رئيس وزراء باكستان بتيسير المصالحة بين الطرفين الأفغانيين المتنازعين ولكن لم تتحقق أي نتيجة ايجابية.

مبادرة الـ "لويا جيرغا: Loya Jirgah" (نيسان/أبريل إلى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩)

٩- إن الـ "لويا جيرغا: Loya Jirgah" (الجمعية الكبرى) هي مؤسسة دأبت النظم المتعاقبة تاريخياً على عقدها لنيل التصديق الشعبي على الدساتير. وكان ذلك صحيحاً في حالة دستور عام ١٩٦٤ الذي صدر في ظل الملك ظاهر شاه فضلاً عن الدستور الذي صدر في ظل الرئيس داود في عام ١٩٧٧. وقد أقر ممثل الطالبان، الذي أبلغ المقرر الخاص بأنه يجري إعداد مشروع دستور، بأن الـ "لويا جيرغا" هي المؤسسة الذي درجت التقاليد على عقدها للتصديق على الدساتير.

١٠- ويوجد فراغ دستوري في أفغانستان. وكون الطالبان أنفسهم يعترفون بالحاجة إلى دستور يتعين وضعه إنما يؤكد على الحاجة على استحداث عملية شاملة تمكن جميع قطاعات الشعب الأفغاني من الاشتراك في وضع إطار دستوري مقبول وإجراءات لقبوله والموافقة عليه من جانب الشعب الأفغاني. وتكتسب أهمية خاصة في هذا السياق الخطوة الأولى في مجموعة خطوات متخذة من جانب ملك أفغانستان السابق، محمد ظاهر شاه.

١١- وفي ٢٩ نيسان/أبريل، أعلن ملك أفغانستان السابق ظاهر شاة عن مبادرة مؤداها قيام مجموعة تضم ٣٠ شخصية سياسية أفغانية بالاجتماع في روما للتحضير لعقد اجتماع جمعية كبرى (لويا جيرغا). وقد رحبت مجموعة واسعة من الجماعات الأفغانية بمبادرة الملك. وعُقد اجتماع تحضيري أولي في ٢٥ حزيران/يونيه. ولم تحضر الطالبان الاجتماع بالرغم من أنها قد دُعيت إليه. وقررت المجموعة تشكيل مجلس تحضيري لتطوير المبادرة ولشن حملة داخل المنطقة لشرح المبادرة وحشد التأييد من أجلها. وقام منظمو المبادرة المتعلقة بالجمعية الكبرى (لويا جيرغا) بعقد اجتماع تحضيري آخر في روما في تشرين الثاني/نوفمبر. وقد جاء المشتركون الذين دُعوا إلى هذا الاجتماع وعددهم ٧٧ مشتركاً من نطاق واسع من الشعب الأفغاني، شمل أشخاصاً من جماعات عرقية واجتماعية مختلفة فضلاً عن نساء. وبعث الأمين العام للأمم المتحدة مراقباً إلى الاجتماع. وحضر الاجتماع أيضا ممثلون من الاتحاد الروسي وألمانيا وإيران وتركيا وباكستان وسويسرا وفرنسا والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان.

١٢- ودعت الجلسة الافتتاحية إلى وضع حد فوري للحرب والتدخل الأجنبي. وطالبت المجموعة بدور نشط للأمم المتحدة بغية تحقيق تغيير في هذا الصدد. ووافقت أيضا على أن عقد اجتماع لويا جيرغا (يضم رجالاً ونساء على السواء) هو أكثر الآليات فعالية لحسم الصراع الأفغاني وأنه ينبغي عقده في أفغانستان. واتُفق على أن تُتخذ، خلال الشهور الستة القادمة، الخطوات التالية من أجل عقد اجتماع لويا جيرغا الطارئ:

- ضماناً للدعم الدولي من أجل عقد اجتماع لويا جيرغا الطارئ، ينبغي إرسال وفود إلى الأمم المتحدة والبلدان المجاورة والولايات المتحدة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي والهيئات الدولية الأخرى والحكومات بغية شرح نتائج الاجتماع والتماس تعاونها مع اجتماع لويا جيرغا الطارئ ومشاركتها فيه؛

- التماس تعاون الطرفين المتحاربين الرئيسيين (وهما الطالبان والجبهة المتحدة) من أجل عقد اجتماع اللويا جيرغا الطارئ في أفغانستان؛ وينبغي إرسال وفود لمناقشة طرائق تنظيم الاجتماع ودعوتهما إلى المشاركة والتعاون فيه؛

- حشد الدعم في أواسط الأفغان، داخل أفغانستان وخارجها على السواء، غير الضالعين مباشرة في الحرب؛ وينبغي النظر في افتتاح مكاتب في باكستان وإيران، بالتعاون مع الحكومتين المعنيتين. وبالمثل ينبغي إقامة شبكات داعمة في أفغانستان وحول العالم؛

- تنفيذاً لمقررات اللجنة المنظمة، سيجري إنشاء مجلس تنفيذي وسيجري تعزيز مكتب روما.

اجتماعات أخرى للجماعات الأفغانية

١٣- وقامت جماعات سياسية أفغانية غير محاربة بعقد اجتماعات أخرى في مواقع خارج أفغانستان لاستكشاف مسألة إيجاد حل سلمي لمشاكل أفغانستان ولكنها لم تحظ إلا بدعم ضئيل من الطرفين المتنازعين في أفغانستان. وقد وقعت إحدى الشخصيات الأفغانية البارزة الضالعة في هذه الجهود السلمية ضحية لاغتيال في تموز/يوليه الأخير. ذلك أن عبد الأحد قرضاي، الذي كان ذات مرة نائباً لرئيس مجلس الشيوخ وهو أحد مؤيدي الملك السابق، قد أُردي قتيلاً بإطلاق الرصاص عليه في كيتا، بعد وصوله من الولايات المتحدة بعدة أيام.

إعادة تنظيم الجبهة المتحدة والطالبان

١٤- قامت الجبهة المتحدة، قبل عقد محادثات السلام في عشق أباد، بتوحيد صفوف القوات المناوئة للطالبان، سياسياً وعسكرياً، تحت قيادة واحدة موحدة. فقد أُنشئ مجلس قيادة يضم ٤٠ عضواً برئاسة البروفيسور رباني ومجلس عسكري أعلى مستقل عنه. وأعلنت الجبهة المتحدة أيضا عزمها على تشكيل مجلس شورى يضم ١٥٠ عضواً في المناطق غير الخاضعة للطالبان، وذلك قبل افتتاح الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة بفترة وجيزة. وأعلنت الجبهة المتحدة عن تشكيل لجنة سياسية تضم عشرة أعضاء، فضلاً عن تغيير وزاري في مجلس الوزراء يهدف، كما قالت، إلى إتاحة تمثيل أوسع نطاقاً من المجموعات العرقية الرئيسية الأربع في أفغانستان، ألا وهي جماعات البشتون والطاجيك والهزارة والأوزبك.

١٥- وأعلنت حكومة الطالبان برئاسة الملا عمر، عن عملية إعادة تنظيم، عُهد بموجبها بالمسؤولية عن شؤون الإعلام والداخلية والخارجية إلى أعضاء بعينهم من القيادة. وقد تمثل الهدف المعلن من هذه التغييرات في تحسين الكفاءة والانضباط. وذكر ممثلو الطالبان أيضا أنه يجري إعداد مشروع دستور.

الجهود الذي بذلها المبعوث الخاص للأمين العام (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ إلى آب/أغسطس ١٩٩٩)

١٦- قام المبعوث الخاص للأمين العام بثلاث بعثات إلى المنطقة: إحداها إلى جمهورية إيران الإسلامية وباكستان من أجل إجراء مشاورات مع قادة الحكومتين المعنيتين وآخرين (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨)؛ وإلى أفغانستان والمملكة العربية السعودية وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الروسي وأوزبكستان وطاجيكستان وتركمانستان (من شباط/فبراير إلى آذار/مارس ١٩٩٩). وقد اجتمع مع زعيم الطالبان الأعلى، الملا محمد عمر، في قندهار، وذهب إلى كابول مرتين لإجراء محادثات مع قيادة الطالبان هناك. كذلك فإنه عقد اجتماعين مع القائد أحمد شاة مسعود في دوشانبيه وطالوقان.

١٧- وقد حث المبعوث الخاص، أثناء بعثتيه الأوليين، الطرفين على تسوية خلافاتهما بالوسائل السلمية وعلى القيام، تحقيقاً لهذه الغاية، باستئناف المحادثات فيما بين الفصائل الأفغانية التي كان قد بُدئ فيها في عشق أباد. وقد اقترح مجموعة واسعة من تدابير بناء الثقة تشمل: الاتفاق على وقف دائم لإطلاق النار، وتبادل أسرى الحرب، وتعيين ضباط اتصال عسكريين. وأكد أيضا بصورة متكررة على أهمية قيام جيران أفغانستان، وبخاصة جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية باكستان الإسلامية، بالدخول في مناقشات صريحة وجادة بشأن اهتماماتهما المتبادلة.

١٨- وفي تموز/يوليه ١٩٩٩، قام المبعوث الخاص بتمثيل الأمم المتحدة في اجتماع طشقند الذي عقدته مجموعة "الستة والاثنين" وزار كابول وإسلام أباد. وقد كرر الإعراب عن مقترحاته فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة أثناء كلامه مع وفدي الطالبان والجبهة المتحدة في طشقند. كذلك فإنه ساعد في جمع الطرفين معاً في اجتماع خاص.

١٩- وقد وجه المبعوث الخاص، في طشقند وكذلك في اجتماعاته التالية في كابول في تموز/يوليه، نداءات قوية إلى زعماء الجانبين المتنازعين، ومن بينهم الملا محمد رباني، بعدم شن حملة عسكرية تمشياً مع روح إعلان طشقند. وقد طُرحت حجة مؤداها أنه في بلد متعدد الأعراق مثل أفغانستان، لا يمكن تحقيق السلام إلا عن طريق المصالحة فيما بين قطاعات شعبه ومع جيرانه. أما الاستيلاء على الأراضي، مهما كان واسع النطاق، فلن يفلح أبداً في تحقيق سلام دائم.

٢٠- وواصل المبعوث الخاص، لدى عودته إلى إسلام أباد في ٢٥ تموز/يوليه، محاولته الأخيرة لدرء شن هجوم من الطالبان بدأ بحلول ذلك الوقت وشيك الوقوع. وعلى الرغم من هذه النداءات، فإن الهجوم قد وقع في الساعات الأولى من يوم ٢٨ تموز/يوليه، وذلك بعمليات واسعة النطاق في السهل الشمالي، الواقع شمالي كابول.

الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان بغية تحقيق السلام

٢١- ظلت هذه البعثة الخاصة تضطلع، طوال العام، بالأدوار الأساسية الثلاثة التي تشملها ولايتها وهي: (أ) تقديم الدعم إلى المبعوث الخاص في التشجيع على تحقيق السلام عن طريق الاتصال بالجانبين المتنازعين وكذلك عن

طريق الأوساط السياسية والمدنية الأفغانية الأوسع نطاقاً؛ (ب) رصد التطورات السياسية والعسكرية في أفغانستان والإبلاغ عنها؛ (ج) تنسيق الأنشطة مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق تقديم المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان وكذلك مع جهات المساعدة الإنسانية المحلية والدولية.

٢٢- وقد اكتسبت الوساطة المبذولة من جانب البعثة الخاصة زخما في أوائل عام ١٩٩٩ في إثر عقد بعض المحادثات المثمرة بين البعثة وقيادة الجانبين المتنازعين. وقد أسهمت هذه المناقشات إسهاماً كبيراً في جولتي المحادثات المعقودتين بين كبار ممثلي الطالبان والجبهة المتاحة في عشق أباد.

٢٣- وأفادت التقارير أن الأعمال التحضيرية المتعلقة بوحدة الشؤون المدنية داخل بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان، التي كانت قد اقتُرحت عقب المجازر والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي أُفيد أنها وقعت بعد إعادة الاستيلاء على مزار شريف من جانب قوات الطالبان في آب/أغسطس ١٩٩٨، والتي نظر إليها على أنها وسيلة لردع هذه الانتهاكات في المستقبل، تسير في مرحلة متقدمة حقاً.

٢٤- أما بعثة التقييم التي اضطُلع بها بقيادة بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان في أواخر نيسان/أبريل - أوائل أيار/مايو فقد حظيت بموافقة الجانبين الأفغانيين المتنازعين على عمليات الوحدة المذكورة داخل أفغانستان. ومن المقرر أن يتولى موظفو الشؤون المدنية مهام وظائفهم في وقت يسمح ببدء نشرهم في أوائل عام ٢٠٠٠.

ثانياً - استئناف الصراع: المرتفعات الوسطى (آذار/مارس ١٩٩٩) والسهل الشمالي والشمال الشرقي (تموز/يوليه ١٩٩٩)، وباميان في المرتفعات الوسطى (آذار/مارس ١٩٩٩)

٢٥- مع قدوم الربيع، استؤنف الصراع في هزارة جات في المرتفعات الوسطى. وهزارة جات يسكنها في معظمها الهزارة. وقد ظلت مدينة باميان معقل حزب الوحدة حتى أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، عندما هزمها الطالبان. وقد أفادت التقارير أن قوات حزب الوحدة قد قامت، أثناء مغادرتها للمدينة، بقتل ٣٠ من أسرى الطالبان الذين كانوا محتجزين في سجن باميان. وأشارت التقارير كذلك إلى أن حزب الوحدة قد أخفق، خلال حكمه لهزارة جات وخاصة في باميان، في الحفاظ على القانون والنظام وأن سلوك قواته تجاه الطاجيك الذين يعيشون في باميان في منطقتي كوهماند وسايغان قد أدى إلى مغادرة مئات الطاجيك لمدينة باميان خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧.

٢٦- ودخلت الطالبان مدينة باميان لأول مرة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بعد فترة قتال قصيرة في ممر أغروبوت. وفي الفترة من ١٥ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر، قامت الطالبان بعملية بحث في قرى باميان عن "الأشخاص

المشتبه فيهم". وأُفيد أنهم قاموا أثناء عملية البحث بالقبض على أشخاص اقتيدوا إلى الصحراء وأُفيد أن عدداً منهم قد أُعدم بإجراءات موجزة وكانت قرى سارسياب وحيدر أباد وسيد أباد من بين القرى التي تعرضت لأكبر قدر من المعاناة.

٢٧- وقد سيطرت قوات حزب الوحدة على باميان لمدة ثلاثة أسابيع. وأُفيد أنها قامت خلال ذلك الوقت بإلقاء القبض على ١١ سائقاً و٢٥ مسافراً في مركبات كانت تمر عبر باميان على الطرق من بيهسود، وذلك بسبب أصلهم العرقي. وأفرجت الطالبان عن الأسرى في ٩ أيار/مايو عندما أعادت الاستيلاء على باميان.

٢٨- وقد اعتبر الطالبان إن إعادة استيلاء المعارضة على باميان بمثابة نكسة كبيرة. وحشدت الطالبان ٠٠٠ ٤ من القوات لإعادة الاستيلاء على باميان. وقاد هذه العملية قادة من ذوي الرتب العالية في الطالبان، بمن فيهم مولوي عبد الكبير نائب القائم بأعمال مجلس الشورى، والملا أخوند رئيس منطقة الشرق - الغرب، والملا فضل أخوند رئيس الفيلق العسكري، والملا عبد الواحد غورباندي أحد قادة الجبهة.

٢٩- وأعادت الطالبان الاستيلاء على باميان في ٩ أيار/مايو ١٩٩٩. ولدى دخولهم إلى مدينة باميان، وردت تقارير عن عمليات إعدام بإجراءات موجزة. وأخلى معظم السكان المدينة ولجأوا إلى الجبال. وكانوا يواجهون حالة خطيرة بالنظر إلى الطقس في المناطق الجبلية الباردة والنقص الحاد في الأغذية. وأُفيد أن الطالبان قد أسروا مجموعة قوامها ١٥٠ شخصاً، من بينهم نساء وأطفال، من قرية بيرسون ونقلتهم إلى مقاطعة بروان.

٣٠- وقد مر القتال بين الطالبان والجبهة المتحدة بعملية مد وجزر أثناء الفترة قيد الاستعراض دون أن تنتج عنه تغييرات يعتد بها في الأراضي التي يسيطر عليها أي من الطرفين. وبعد فقدان آخر للأرواح البشرية على نطاق هائل وزيادة معاناة السكان المدنيين وحدوث دمار مادي هائل، وجد الطرفان نفسيهما تقريباً في نفس الوضع الذي كانا عليه في أواخر عام ١٩٩٨.

هجوم الطالبان الرئيسي في السهل الشمالي وفي الشمال الشرقي (تموز/يوليه ١٩٩٩)

٣١- وصل مستوى القتال إلى حجم لم يسبق له مثيل في عام ١٩٩٩ عندما قام طالبان بشن هجوم بري وجوي كبير ضد الجبهة المتحدة في ٢٨ تموز/يوليه. وهذا الهجوم، الذي وصفه قادة الطالبان بأنه معركة حاسمة لإلحاق الهزيمة بالجبهة المتحدة، قد أدى ليس فقط إلى تحطيم آمال السلام التي بعثت في اجتماع طشقند لمجموعة "الستة والاثنين"، ولكن أيضا إلى إضافة مشاكل أخرى إلى الآثار الخطيرة بالفعل للهجوم من الناحية الإنسانية ومن ناحية حقوق الإنسان على النحو الوارد وصفه أدناه.

٣٢- وبالإضافة إلى القوات الموجودة، فإن هجوم الطالبان يعتقد أنه تعزز بما بين ٠٠٠ ٢ و٠٠٠ ٥ مجند جديد، كثير منهم من غير الأفغان، قاموا فيما يبدو بعبور الحدود للاشتراك في الحرب الأهلية في أفغانستان. وكان هجوم الطالبان ناجحاً في المراحل الأولية، مما أدى إلى الاستيلاء بسرعة على معظم السهل الشمالي، الواقع شمالي كابول، حتى مدخل وادي بنجه شير، فضلاً عن مناطق قريبة من نهر أمو داريا (أوكسوس). بيد أن قوات الجبهة المتحدة قد قامت في ٥ آب/أغسطس بشن هجوم مضاد وأعادت الاستيلاء تقريباً على جميع الأراضي التي فقدتها لصالح الطالبان في الأسبوع السابق.

٣٣- وفي ١١ آب/أغسطس، قامت الطالبان بإعادة تجميع قواتها وشنت هجوماً جديداً من خط الجبهة الواقع شمالي كابول، متقدمة بحذر ومؤمنة الأراضي التي تستولي عليها عن طريق التشريد القسري للسكان المدنيين وتدمير المنازل والبنية الأساسية الزراعية. وأقام الطالبان خط مواجهة جديد يقع على مسافة ٥٠ كيلو متراً تقريباً شمالي كابول، ويمتد من "طريق كابول القديم" الواقع شمالي قرة باغ، ليعبر قاعدة بكرام الجوية وجبال كوهي صافي، حتى نقطة بالقرب من نِجراب. وفي غضون ذلك، كانت الجبهة المتحدة قد فتحت مناطق جديدة للصراع، في محاولة للتخفيف من الضغط على قواتها وإبعاد بعض قوات الطالبان المتفوقة عليها عددياً، وتمكنت الجبهة المتحدة خلال ذلك من تحقيق مكاسب إقليمية طفيفة، وهو ما حدث بصورة رئيسية في المنطقة الجنوبية الشرقية.

٣٤- وفي أيلول/سبتمبر، شددت قوات حركة الطالبان من ضغطها على مواقع الجبهة المتحدة في شمالي أفغانستان، إلى الشمال من مدينة كندوز، وإلى الشرق من بلدة خان أباد في مقاطعة تخار. وواصلت الجبهة المتحدة من ناحيتها هجماتها التشتيتية في الشمال الغربي والجنوب الشرقي من البلد. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، شنت الطالبان هجوماً كبيراً في مقاطعة كندوز الشمالية، القريبة من الحدود مع طاجيسكتان. واندفعت عبر منطقة باغي، شرقي بلدة خان أباد، وهددت بالاستيلاء على طالوقان، عاصمة مقاطعة تخار وواحدة من مراكز القيادة والسيطرة الرئيسية للقائد أحمد شاة مسعود. وكثف سلاح الجو للطالبان من عملية قصفه الجوي مسبباً عدداً كبيرا من الإصابات المدنية وأضراراً بالممتلكات ونزوحاً واسع النطاق للسكان.

٣٥- غير أنه بحلول أواخر تشرين الأول/أكتوبر، تمكنت الجبهة المتحدة مرة أخرى من رد قوات الطالبان على أعقابها إلى المواقع التي كانت توجد فيها في بادئ الأمر. واستمر القتال بصورة متقطعة في الغرب في مقاطعات هيرات وغور وفرح. وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، ادعت الجبهة المتحدة أن قواتها قد حققت مزيدا من التقدم في مقاطعتي سامنكان وساري بول الشماليتين.

٣٦- وهكذا فإن الصراع قد ازداد انتشاراً فامتد إلى مقاطعتي كندوز وتخار، بما انطوي عليه من تدمير واسع النطاق في خواجه غار (أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر) ودارا سوف (تموز/يوليه - تشرين الأول/أكتوبر). وقد أسفر القصف الجوي من جانب طائرات الطالبان في منطقة بازاراك في بنجه شير في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ عن مقتل ٢٥ شخصاً وجرح عشرات آخرين. وأفادت وكالات المعونة العاملة في الوادي أن قنبلتين عنقوديتين قد أُلقيتا في منطقة بازاراك. وقد أصابت إحدى القنبلتين مدرسة

وُطن فيها أشخاص مشردون داخلياً من منطقة شمالي بالقرب من كابول، فقتلت ٢٤ شخصاً، من بينهم نساء وأطفال. وأصابت القنبلة الثانية سوقاً محلية وجرحت ١٠ أشخاص على الأقل.

ثالثاً - الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي الناتجة عن استئناف الصراع

باميان والمرتفعات الوسطى

٣٧- عقب تلقي مزاعم بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في المرتفعات الوسطى بأفغانستان، ولا سيما في باميان، قرر المقرر الخاص أن يلتمس معلومات مباشرة وقام بزيارة كويتا في أيار/مايو ١٩٩٩ لإجراء مقابلات مع اللاجئين الذين وصلوا حديثاً من هزارة جات. وشملت انتهاكات حقوق الإنسان التي أبلغه بها شهود عيان ذوو مصداقية: التشريد القسري للسكان المدنيين؛ والإحراق المتعمد للمنازل؛ والإعدام بإجراءات موجزة لغير المقاتلين، بمن فيهم نساء وأطفال؛ وعمليات احتجاز تعسفية؛ والسخرة. وتشكل جميع تلك الممارسات انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وتلك الأفعال، التي أُفيد أن قوات الطالبان المشتركة في عمليات عسكرية قد قامت بها تتعارض بصورة مباشرة مع التأكيدات التي قدمتها علناً زعامة الطالبان فيما يتعلق بحقوق السكان المدنيين. وقد وردت بالتحديد أسماء بعض قادة الميدان التابعين لطالبان في تقارير الانتهاكات. ومن بين هؤلاء عبد الواحد غورباندي.

٣٨- وقد سافر المقرر الخاص إلى قندهار واجتمع بمولوي وكيل أحمد متوكل، المستشار الخاص لزعامة الطالبان لكي يوجه انتباههم إلى نمط الانتهاكات الجسيمة التي أورد ملخص لها في مذكرة تفصيلية سلمها له المقرر الخاص في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٩. وقد طُلب اتخاذ إجراءات محددة بغية الحيلولة دون ارتكاب انتهاكات أخرى ولحماية السكان المدنيين المتضررين وطمأنتهم. ولم ترد بعد استجابة واقية وفعالة. وقد وجه المقرر الخاص طلبات متكررة من أجل زيارة باميان ولم تأت هذه الطلبات برد فعل ايجابي.

السهل الشمالي والشمال الشرقي

٣٩- أسفر هجوم الطالبان في السهل الشمالي وفي الشمال الشرقي عن تشريد واسع النطاق للسكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال. وزعم التحالف الشمالي أن نحو ٢٥٠ ٠٠٠ مدني قد شُردوا من السهل الشمالي، وهو رقم تشير تقارير مستقلة إلى أنه مبالغ فيه. وقد لجأ معظمهم إلى وادي بنجه شير. وذكرت تقديرات أخرى أن عددهم قد تراوح بين ٦٥ ٠٠٠ و١٥٠ ٠٠٠، أفيد أن قوات حركة طالبان قد نقلت عدداً كبيراً منهم (أكثر من ٥٠ ٠٠٠) إلى جبل السراج وكابول. واستناداً إلى ما ذكره الملا أمير خان متقي، وهو ناطق باسم حركة طالبان، نُقلت نحو ١ ٨٠٠ أسرة إلى جلال أباد (مخيم سر شاهي)، ويُعتزم نقل عدد مماثل هناك. وبُررت عمليات النقل هذه بأنها تجري تأميناً لسلامتهم لأن "المعارضة استخدمت المدنيين ومنازلهم كدروع بشرية". وهناك بالتالي أدلة لا تقبل الجدل على تشريد لا إرادي وقسري لأعداد كبيرة من المدنيين، ولا سيما من النساء والأطفال. وتفيد التقارير أن عشرات الشاحنات قد

شوهدت وهي مليئة بالنساء والأطفال فقط وقد فصلوا عن أفراد الأسرة من الذكور. ولا يبدو في الأفق أي احتمال لعودتهم قريباً، إذ تشير التقارير إلى هدم الكثير من منازلهم وإلى اقتلاع الأشجار المثمرة. وقد تعذر الوصول إلى المنطقة للقيام بالتحقق شخصياً، وستتكرر المحاولة حالما تسمح الظروف بذلك. وقد وجه المقرر الخاص نداء إلى كل من سلطات الطالبان في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٩ والتحالف الشمالي في ٥ آب/أغسطس ١٩٩٩، مشيراً فيهما إلى الأخطار التي يتعرض لها المدنيون من جراء استئناف الصراع وإلى أنه ينبغي تجنب ذلك. وقد ذُيل التقرير المؤقت المقدم إلى الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر الأخير بنصي هاتين الرسالتين.

٤٠- وأشارت تقارير من مصادر أولية منتشرة إلى حرق المنازل والمحاصيل، وأعمال ترحيل قسري، وفصل أفراد الأسر بعضهم عن بعض، وفصل النساء وترحيلهن، وأعمال قتل تعسفية في جنوبي السهل الشمالي. وأُفيد أن حرق المنازل بلغ أشده في استالف وفرزة وكلكان وقلدرة، وكانت حدته أقل في قرة باغ وأجزاء من منطقة بكرام. وأُشير إلى حالتين محددتين حدثت فيهما أعمال قتل، إذ قُتل في الحالة الأولى مجموعات ضمت ١٢ و٩ و١٣ رجلاً، وفي الثانية مجموعتان من ٢٣ و١٥ رجلاً. وحدث ذلك في منطقة بكرام وطال رجالاً مدنيين. ونفى مسؤولون في كابول التقارير التي أشارت إلى قيام قوات الطالبان بتدمير منظم للممتلكات والمزروعات في السهل الشمالي، وأشاروا إلى أنه يجري إقامة شريط للحماية بعرض ٢٠٠ متر على جانبي الطريق الرئيسي. إلا أن التقارير المستقلة لم تؤيد ذلك، إذ أشارت إلى أن منازل وقرى بعيدة عن الطريق الرئيسي قد تعرضت أيضاً للتدمير.

رابعاً - شهادة اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً

٤١- إن دراسة استقصائية للاجئين الذين غادروا أفغانستان في الفترة الممتدة من نهاية ١٩٩٨ إلى الربع الثالث من عام ١٩٩٩ وللأشخاص المشردين داخلياً ممن أُجريت لهم مقابلات، تتيح الأساس للاستنتاجات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الملخصة أدناه.

١- الحرمان المستمر للمرأة من امكانية الحصول على التعليم والصحة والعمل

٤٢- ما زال يجري تقليص الحق الخاص بحرية الانتقال للمرأة تقليصاً شديداً، مع ضآلة إمكانية حصولها على العمل أو التعليم. وما زال الطالبان يقومون بإنفاذ مراسيم لم تهدأ شدتها. وقد حكى اللاجئون قصصاً عن اختطاف نساء واغتصابهن وتوقيع عقوبات الرجم والجلد وأشكال أخرى من العقوبة اللاإنسانية.

٢- سجون النساء

٤٣- أفادت التقارير أن سجون النساء توجد في قندهار وكابول ومزار شريف وربما في جلال آباد. وأُفيد أيضاً أن كثيراً من النساء من منطقتي هزارة جات وباميان (الهزارة)، ومن منطقتي مزار شريف وبولي خمري في الشمال

(الهزارة والطاجيك)، ومن منطقتي الشمال وبنجه شير نتيجة لآخر غارة شُنت في الصيف (الطاجيك) يجري احتجازهن كأسيرات دون سبب رسمي في هذه السجون.

٣- اختطاف النساء والفتيات

٤٤- عندما استولى الطالبان على الأراضي الواقعة في وسط وشمال أفغانستان، جرى اختطاف كثير من نساء وفتيات الهزارة والطاجيك في القرى وأُخذن مباشرة من منازلهن بالقوة. وبالإضافة إلى سياسة الطالبان المتمثلة في فصل أفراد الأسر بعضهم عن بعض، فإن نساء الهزارة والطاجيك قد جُمعن في شاحنات من مناطق مزار شريف وبولي خمري والشمالي. وأفيد عن الاتجار بالنساء والفتيات في قندهار وجلال أباد وباكستان. أما النساء التي حاولن الفرار من هذه الشاحنات فقد جرى قتلهن واصابتهن بعاهات. وأُفيد أن امرأة أفغانية قد قفزت من احدى الشاحنات مع بنتيها والشاحنة تتحرك من أجل الفرار. ومعظم هؤلاء النساء لم يعدن إلى قراهن. وقد رأى شهود العيان شاحنات وسيارات مليئة بنساء أفغانيات في الطريق إلى قندهار وباكستان. ويظن الكثيرون أن الأمر ينتهي بالنساء والفتيات من هذا القبيل إلى اجبارهن على البغاء.

٤- الزيجات القسرية من الطالبان

٤٥- سردت نساء من منطقتي كابول ومزار شريف ومن المنطقة الشمالية روايات لكثير من حالات الزواج القسري. فقد أُفيد أن أفراد الطلبان يدخلون المنازل في كابول وفي الأراضي الجديدة التي يفتحونها ويجبرون أسر الفتيات الصغيرات والنساء على إبرام نكاح (عقد زواج) وهكذا يزوجونهن لأفراد الطالبان أو يعطونهم مبلغاً كبيراً من المال بدلاً من ذلك. وعندما ترفض الأسرة ذلك، فإن هؤلاء الأفراد يأخذون النساء والفتيات بعيداً بالقوة. وقد أرسلت كثير من الأسر في المنطقة الشمالية بناتها بعيداً مع الأشخاص المشردين داخلياً المتجهين نحو كابول واللاجئين إلى باكستان، خوفاً من الزيجات القسرية ومن عمليات الاختطاف من جانب الطالبان.

٥- غير الأفغان المشتركون في القتال إلى جانب الطالبان

٤٦- أفيد أن كثيراً من اللاجئين قد قابلوا رجالاً يتحدثون الأردية ولديهم مراكز ذات سلطة أثناء القتال في الشمال وكذلك في كابول وقندهار. وقد أفاد الكثيرون أن هؤلاء الأشخاص غير الأفغان (ومن بينهم باكستانيون وعرب) ضالعون في انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب ضد النساء والأقليات العرقية.

٦- الإخلاء القسري لأسر الشيعة والطاجيك من قندهار والمناطق المحيطة بها

٤٧- إن الشيعة والطاجيك، الذين يتهَمون عموماً بأن لهم صلة بانفجار الشاحنة الملغمة بالقرب من مقر اقامة الملا عمر في قندهار، قد أُبلغوا بمغادرة منازلهم تاركين وراءهم جميع ممتلكاتهم.

٧- الفصل بين أفراد الأسر القادمة من وسط أفغانستان (الطاجيك والهزارة) ومن السهل الشمالي

٤٨- ذكر الواصلون الجدد أن الأمر لا يقتصر على الفصل بين أفراد الأسر (فصل الرجال عن النساء، والشابات والفتيات عن المسنين) بل إن جميع ممتلكاتهم وأمتعتهم المادية قد نُهبت كما أن منازلهم وحقولهم قد حُرقت.

٨- مراسيم الطالبان

٤٩- حُكي عدد من القصص بخصوص إنفاذ المراسيم بإجراءات موجزة . وهذه قد شملت تقريراً عن ضرب نساء لارتكاب مخالفات للاشتراطات المتعلقة بـ "شاداري" (اللباس) وتمرد النساء بقيامهم بالصراخ في وجه الطالبان ونزعهن الشاداري والقائه. وفي بعض هذه الحالات، هب جمع من الناس لنصرة النساء ولم يتمكن الطالبان من مواصلة مضايقاتهم.

خامساً - تأثير الصراع المستمر على الحالة الاجمالية لحقوق الإنسان

٥٠- جرى التشديد على تأثير على تجدد القتال وذلك في تقرير صدر مؤخراً بعنوان،."Human rights Afghanistan - A formidable challenge" (حقوق الإنسان، أفغانستان، تحدٍ هائل) مقدم من مستشار حقوق الإنسان في مكتب منسق الأمم المتحدة لأفغانستان (٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩) وذلك كما يلي:

"إن الأحداث التي شهدتها الأشهر الأخيرة - حدوث طفرة مأساوية في القتال، والهجمات الوحشية على المدنيين، وتدمير الأصول الأساسية، وارتفاع أسعار الأغذية - قد زادت من تقويض رفاه وآليات بقاء أولئك الأفغان الذين لديهم على الأقل القدرة على ممارسة حقوقهم. ومما لا جدال فيه أن أكبر تهديد للحياة هو الحرب المستمرة وتأثيرها على جميع جوانب المجتمع الأفغاني. فما زالت الآثار المباشرة وغير المباشرة والمتراكمة للحرب تحدث تاثيراً مدمراً على الأرواح وأسباب العيش. وهذا بدوره يضعف قدرة الأفغان، والمجتمع الأفغاني ككل، على التعامل مع الهموم الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان. وهذه تشمل أوجه عدم المساواة الهيكلية، وتهميش مجموعات خاصة بما في ذلك عدم قدرة النساء والبنات على الاشتراك بصورة كاملة في الحياة العامة، والحاجة إلى آليات حكم ممثلة ومسؤولة.

"وتوجد أدلة متنامية ومثيرة للانزعاج على أن الصراع المسلح في أفغانستان موجه الآن بصورة رئيسية ضد المدنيين. وقد تحمل دائماً غير المقاتلين عبء القتال ولكن المدنيين يعامَلون بصورة متزايدة على أنهم "العدو". أما الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني فتشمل التشريد القسري، والاعدام بإجراءات موجزة، واختطاف الشابات واختفائهن، واستخدام أطفال جنود، واستعمال الألغام الأرضية على نحو لا تمييز فيه، وفصل الرجال عن أفراد أسرهم، والاحتجاز التعسفي، والسخرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه

يجري استخدام سياسة الأرض المحروقة استخداماً منهجياً وواسع الانتشار، بما في ذلك تدمير المنازل والثروة الحيوانية والانتاج الزراعي وأدوات الزراعة وآلات الحياكة وغير ذلك من الأدوات والمعدات المحققة للدخل.

"وإن الاقفار المتنامي والأوضاع الاجتماعية الاقتصادية المثيرة للشفقة، وهما أمران يرتبطان على نحو وثيق بالحرب وما يصاحبها من تخلف، هما أقوى عاملين يشكلان تقويضاً أو إنكاراً للحق في الحياة في أفغانستان. ويوجد في هذا البلد بعض أكثر المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية إثارة للانزعاج في العالم. فمعدل وفيات الرضع ووفيات الأمومة هو من بين أعلى المعدلات في كوكب الأرض في حين أن معدلات الالمام بالقراءة والكتابة هي من بين أدنى المعدلات. وعلى الرغم من أنه قد أُحرز تقدم مطرد في السنوات الأخيرة في تحسين إمكانية الحصول على امدادات مياه الشرب المأمونة، فإن الاسهال ما زال يقتل ما يقدر بـ ٠٠٠ ٨٥ طفل سنوياً. وأشد الأسر تعرضاً لهذا، بما في ذلك الأسر المعيشية التي ترأسها نساء والأسر التي ليس لديها مصادر معتادة للدخل، إنما تنضم إلى جيش متنامٍ من المعدمين الذين كثيراً ما يهبط بهم الحال إلى التسول من أجل البقاء.

"ولا يمكن أن توصف حالة حقوق الإنسان في أفغانستان، من أي منظور كان، إلا بأنها حالة مهولة. إذ يشير مزيج غير مقدس من العوامل إلى صفيفة هائلة من العقبات التي يلزم التغلب عليها قبل أن يمكن تحقيق تقدم حقيقي بشأن حقوق الإنسان. وهذه العقبات تشمل الصراع المسلح الذي طال مداه والموجه بصورة متزايدة ضد المدنيين وأسباب عيشهم، والمصالح الخارجية التي تشمل التوريد المستمر للأسلحة الذي يساعد على ادامة الصراع، والتخلف البالغ والفقر الواسع الانتشارالمقترنين بتآكل المعايير الاجتماعية وآليات البقاء التقليدية، والامكانيات الضئيلة للغاية المتاحة لاشتراك المدنيين في الحياة السياسية للبلد.

"والمهمة الرئيسية في أفغانستان اليوم هي انهاء الحرب، والنهوض ببيئة سياسة تفضي إلى تحقيق الانصاف والسلام والعدل، ودعم تحقيق الأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية التي لا بد منها لكي يعيش الناس حياة قوامها الكرامة والاحساس بالقيمة الذاتية تتمشى مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان. وبعبارة أخرى، فإن احراز تقدم بشأن حقوق الإنسان هو أمر لا يمكن فصله عن جميع تلك العوامل التي تواجه الأفغانيين يومياً في صراعهم من أجل تجنب تأثير الحرب الذي يتهدد الحياة، ومن أجل إعمال الحقوق الأساسية التي تعتمد على الحياة مثل الحق في الغذاء والحق في المأوى والحق في الصحة والحق في ضمان رفاه المرء ورفاه أسرته".

سادساً - الاقتصاد المدمَّر، والحرمان المستمر من الحقوق الاجتماعية والاقتصاديـــــة، والتدهور في حالة حقوق المرأة

٥١- يقدَّر السكان الأفغان حالياً بـ ٢٠ مليون نسمة، من بينهم أكثر من ٢,٥ مليون لاجئ من الذكور والإناث في باكستان وإيران، وآلاف الأسر المشردة داخلياً وأكثر من مليون أرملة من أرامل الحرب يرأسن أسراً معيشية. وترتَّب أفغانستان، وفقاً للرقم القياسي للتنمية البشرية، ضمن أدنى البلدان في العالم كما أنها ترتَّب، وفقاً للرقـــم القياســـي للتفاوت بين الجنسين، وهو رقم قياسي مركب يرتكز على قياس متوقع العمر للإناث وتحصيلهن التعليمي ومســـتوى دخلهن، ضمن أدنى البلدان في العالم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنميـــة البشـــرية، ١٩٩٥). ويتســم الاقتصاد الرسمي لأفغانستان بأنه مدمَّر نتيجة لعقدين من الصراع المسلح. ووفقاً لتقرير صادر عن البنك الدولي في عام ١٩٩٧، فإن اقتصاد البلد يعتمد حالياً على "الزراعة الكفافية، وتجارة المرور العابر (الترانزيت) غير الرسمية، والتدفقات المالية المتصلة بالحرب، وايرادات المخدرات، والمساعدة الدولية". وقد خففت تدفقات المساعدة الســـنوية التي تبلغ نحو ٢٠٠ مليون دولار من المعاناة البشرية في الأجل القصير وحالت دون وقوع كوارث انسانية كبـــيرة ولكنها لم توفر الأساس لتحقيق التنمية المستدامة.

٥٢- وفي تقرير بعنـــوان "The situation of women's health, education and income generating employment in Afganistan: A gender perspective" (حالة صحة المرأة وتعليمها وعملها المولـــد للدخـــل فـــي أفغانستان: منظور يراعي نوع الجنس) (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩)، أُعد من أجل مكتب منســـق أفغانستان، لُخـــص الوضع على النحو التالي:

(أ) على الرغم من أن المعايير والتقاليد الثقافية في أفغانستان قد ظلت من الناحية التاريخية محافظـــة واتسمت بتقسيم قوي للأدوار بين الجنسين، مع هيمنة الذكور على الأدوار الخاصة بصنع القرارات، فـــإن "زيـــادة إمكانيات حصول المرأة على التعليم والخدمات الصحية والعمل قد شكلت جزءاً من مشاريع تحديث الدولة في بدايـــة هذا القرن وأثناء أواخر السبعينات. وقد أدى ذلك إلى نمو في الطلب الاجتماعي على تعليم الإناث وإلى نشوء نخبـــة من شاغلات المهن الفنية، معظمهن في المدن. ومع استيلاء الطالبان على معظم البلد، جرى إلى ابعد حد تضييـــق إمكانية حصول المرأة على التعليم والصحة والعمل. وقد ازداد ذلك تفاقماً بفعل الحالة الاقتصادية الكئيبة، وتدمـــير البنية الأساسية الاجتماعية وعدم وجود سياسات وطنية لاعادة تأهيل القطاعات الاجتماعية".

(ب) والمؤشرات الصحية الأساسية تعكس الحالة الصحية المثيرة للانزعاج الخاصة بالنساء والأطفـــال الأفغان:

- فمعدلات متوقع العمر في أفغانستان تقدر بـ ٤٤ عاماً للمرأة و٤٣ عاماً للرجل؛

- ويوجد لدى أفغانستان ثاني أعلى معدل لوفيات الأمومة في العالم. إذ تموت كل يوم ٤٥ امرأة لأسباب متصلة بالحمل ينتج عنها أكثر من ٠٠٠ ١٦ حالة وفاة أمومة سنوياً؛

- كذلك فإن معدلات السل لدى النساء هي من بين أعلى المعدلات في العالم. إذ يوجد قرابة ٠٠٠ ١٣٣ حالة سل، منها ٧٠ في المائة لدى الإناث اللاتي يبلغ عمرهن ١٥ إلى ٤٥ عاماً؛

- ومعدل وفيات الرضع هو ١٦٥ لكل ٠٠٠ ١ مولود حي؛
- ويموت ربع جميع الأطفال الأفغان قبل وصولهم إلى سن الخامسة؛

- وفي معظم المناطق، فإن نسبة الطبيب إلى السكان هي أدنى من طبيب واحد لكل ٠٠٠ ١٠ من السكان؛

- كذلك فإن ١٥ في المائة فقط من الولادات في أفغانستان يحضرها عاملون صحيون مدربون، معظمهم مساعدو توليد تقليديون؛

(ج) كذلك فإن الحالة الصحية للنساء والفتيات تزداد تفاقماً بفعل الفصل الكامل في عملية تقديم الخدمات الصحية للذكور والإناث. وقد أدى ذلك بقدر هائل إلى تقليص إمكانية حصول المرأة على هذه الخدمات، ولا سيما عندما لا يوجد إلا عدد صغير من الطبيبات والممرضات المدربات اللائي يمارسن عملهن في ظل قيود شديدة في المستشفيات؛

(د) وكما هو الحال في قطاع الصحة، فإن الحرب قد دمرت الأصول المادية للتعليم. أما الموارد البشرية لهذا القطاع فقد دمرتها هجرة الأدمغة وسياسات العزل التي تحظر على المدرسات العمل. ويتسم قطاع التعليم في الوقت الحالي بقدر محدود من الموارد البشرية والمالية، وبعدم وجود سياسة ومناهج تعليمية وطنية في مراحل الدراسة قبل الجامعية، وعدم استعداد السلطات لاصلاح المباني والمرافق المدرسية المدمرة، والسياسات التمييزية التي تحظر إمكانية دراسة الطالبات بجميع مراحل التعليم؛

(هـ) وقد عُقدت مؤخراً حلقة عمل نظمها البنك الدولي بشأن التعليم في أفغانستان (إسلام آباد، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩) خلصت إلى أنه حتى في ظل البيئة التقييدية الراهنة، فإنه توجد فرص لتوسيع نطاق قاعدة التعليم أمام الأطفال الأفغان الأمر الذي يستلزم استثماراً متوسط الأجل وطويل الأجل في الموارد البشرية والمالية في قطاع التعليم؛

(و) والموقف المبدئي لمنظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة في إمكانية وصول الذكور والإناث إلى التعليم قد ظل مبدأً توجيهياً في المفاوضات التي أُجريت على جميع المستويات مع السلطات. بيد أنه لم يتحقق بعد تقدم يُعتد به في تحسين إمكانية الوصول إلى التعليم النظامي وتحقيق المساواة بين الجنسين فيه. وما زال التعليم الذي يقدَّم في المنازل للبنات هو الفرصة الوحية المتاحة للبنات الأفغانيات في الوقت الحاضر؛

(ز) وإن تقرير بعثة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية باعتبارات نوع الجنس والموفدة إلى أفغانستان (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧) قد أورد وصفاً للحالة على هذا النحو: "بصورة عامة، فإن المشاريع الصغيرة المولدة للدخل هي تدابير بمثابة بدائل مؤقتة ترمي إلى سد الفجوات في مجالي العمالة والدخل دون أن توفر الأساس لأسباب عيش قابلة للادامة؛ وعلى هذا النحو، فإن المشتركات من الإناث لا يشكلن جزءاً من التيار الرئيسي لمشاريع المساعدة ولا هن قادرات على ترسيخ أقدامهن في سوق العمل مستقبلاً". وما زال ذلك صحيحاً كما هو دون تغيير يعتد به، على الرغم من أن بعض الأدلة تشير إلى وجود قبول أولي بشأن توظيف المرأة في المنشآت الزراعية الصناعية من النوع المنزلي الذي يوظف مجموعات من النساء ويستخدم شكلاً من أشكال التكنولوجيا البسيطة في مجال تجهيز الأغذية.

المخدرات غير المشروعة

٥٣- جاء في آخر تقرير مقدم من الأمين العام إلى الجمعية العامة عن أفغانستان (A/54/536-S/1999/1145) ما يلي: "في عام ١٩٩٩، أصبحت أفغانستان أكبر منتج غير مشروع للأفيون في العالم على الاطلاق، حيث وصل ناتجها إلى ٧٥ في المائة من مجمل حجم الأفيون غير المشروع على نطاق العالم. ووفقاً للدراسة الاستقصائية السنوية لهذا العام بشأن خشخاش الأفيون التي يجريها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، يقدر أن يصل انتاج الأفيون إلى مستوى قياسي يبلغ ٦٠٠ ٤ طن متري، وهو ما يمكن تحويله إلى ٤٦٠ طناً متريا من الهيروين. ويقدر أن ٩٨٣ ٩٠ هكتاراً من الأراضي كانت مزروعة بخشخاش الأفيون في عام ١٩٩٩، بزيادة نسبتها ٤٣ في المائة عن العام السابق. وقد اتسع نطاق زراعة خشخاش الأفيون ليشمل الآن ١٠٤ مناطق في أفغانستان، بالمقارنة مع ٧٣ منطقة في عام ١٩٩٨.

سابعاً - الملاحظات الختامية والتوصيات

٥٤- أدت مجموعة من التطورات إلى خلق فرصة لاتخاذ مبادرة جريئة بغية اعتماد تدابير منسقة تتناول حقاً الجذور الأساسية المسؤولة عن حالة حقوق الإنسان المروعة في أفغانستان، الوارد وصفها في هذا التقرير. ويجب أن يكون الهدف الأساسي هو اعادة أفغانستان إلى كامل شعبها، عن طريق احياء ومواصلة عملية سلام، أي عملية انتقالية تملأ الفراغ الدستوري والسياسي الذي تقوم في ظله جماعات مسلحة مدعومة من الخارج بفرض حكم تعسفي دون موافقة الشعب الأفغاني أو دون مشاركته، بما يشكل انتهاكاً لحقوقه الإنسانية.

٥٥- ويجب أن تكون هذه العملية شاملة - ويجب أن تهدف إلى إشراك جميع قطاعات الشعب الأفغاني، بما في ذلك الملايين العديدة من اللاجئين الأفغان الذي أُجبروا على العيش خارج أفغانستان. أما التدابير المنسقة التي يلزم إيلاؤها الأولوية فتشمل ما يلي:

- اتخاذ إجراءات فعالة لانهاء الدعم الخارجي للجماعات المتحاربة في أفغانستان؛

- تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في إعلان طشقند في تموز/يوليه ١٩٩٩ وما حض عليه مجلس الأمن من انهاء الصراع المسلح في أفغانستان فضلاً عن الدعم الخارجي المقدم إلى الجماعات المتحاربة؛
- ضمان قيام الدول المجاورة لأفغانستان، امتثالاً للالتزامات المذكورة أعلاه، بمنع استعمال إقليمها كأرض للتدريب والتجنيد لصالح الجماعات المتحاربة، وحرمان هذه الأطراف من الدعم المادي، وخاصة امدادات الوقود الضرورية لمواصلة العمليات العسكرية وللقيام بعمليات القصف الجوي؛

- النهوض بعملية تشاور فيما بين جميع قطاعات الشعب الأفغاني بقصد التوصل إلى اتفاق بخصوص العملية الانتقالية التي تهدف إلى إنشاء حكومة ذات قاعدة عريضة متعددة الأعراق وذات صفة تمثيلية حقاً.

٥٦- وهذا يشكل إقراراً بالحقيقة الأساسية المؤكد عليها في تقرير مستشار حقوق الإنسان بمكتب منسق الأمم المتحدة لأفغانستان وهي: "انه مما لا شك فيه أن انهاء الحرب هو أهم قضية من قضايا السياسة العامة تواجه المجتمع الدولي من وجهة نظر حقوق الإنسان. فلا بديل عن السلام .... ذلك أن أولئك الذين يستفيدون من الصراع، إما في شكل مالي أو في شكل سياسي، لهم مصلحة في استمراره. وأما الخاسرون، وهم الأغلبية الساحقة من الأفغان، فقدرتهم أقل ما تكون ودائمة التناقص على تحمل الآثار الضارة الناتجة عن الحرب. ويجب أن تكون لوقف تدفق الأسلحة أولوية أكبر في مساعي المجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان في أفغانستان". ويمكن أن يضيف المرء إلى ذلك الحظر الفوري لامدادات الوقود، وخاصة وقود الطيران.

٥٧- وقد حظي هذا الرأي بإقرار واضح في آخر تقرير مقدم من الأمين إلى الجمعية العامة في هذا الصدد. فهذا التقرير يعزو إلى لعشرين عاماً من الحرب الآثار المتراكمة التي لا تزال "تحدث خسائر فادحة في الأرواح وفي فقدان الأطراف وضياع سبل الرزق" ويذكر "تظل الحقيقة غير المقبولة للحرب في أفغانستان مستمرة ألا وهي اعتماد الفصائل المتحاربة بصورة مزمنة على الدعم العسكري الأجنبي. ولا يزال هذا التدخل من جانب البلدان الخارجية واحداً من أكبر العراقيل التي تعترض طريق السلام، حيث أنه يوفر الوسائل الضرورية لاستمرار القتال في شكل الأسلحة والذخائر وغير ذلك من العتاد الحربي". كما أنه يؤكد على أن: "الوجود المتزايد لآلاف من "المتطوعين

الأجانب" الذين ينضمون أساساً إلى صفوف حركة الطالبان يعد أمراً مقلقاً وغير مقبول بنفس القدر. وأولئك المقاتلون من غير الأفغان، وبعضهم لا يزالون أطفالاً لم يتجاوزوا الرابعة عشرة من العمر، يأتون أساساً من المدارس الدينية في باكستان".

٥٨- وفي هذا الصدد، فإن المبادرة الأخيرة المتعلقة بالجمعية الكبرى (Loya Jirgah) تتيح وسيلة لإجراء مشاورات نشطة وذات هدف فيما بين جميع مكونات الشعب الأفغاني والجماعات المتحاربة - الطالبان والجبهة المتحدة - الذين قد تفلح فعلاً الأمم المتحدة هي و"مجموعة الستة والاثنين" في إقناعهم بالاشتراك في هذه المشاورات. ويمكن أن تهدف هذه المشاورات إلى ابتكار عملية انتقالية تتيح إجراءات متفق عليها لإقامة حكومة ذات قاعدة عريضة ومتعددة الأعراق وذات صفة تمثيلية حقاً.

٥٩- وإن مسألة أهمية حماية المدنيين وضمان أن تؤدي المساعدة الإنسانية إلى زيادة وليس إلى تقويض الأمن البدني للأشخاص وسلامتهم هي مسألة يجب أن تظل "الاعتبار الأولي في مجال السياسات"، على النحو الذي تم التأكيد عليه في تقرير مستشار حقوق الإنسان بمكتب منسق الأمم المتحدة لأفغانستان، كما ينبغي أن يقدرها المجتمع الدولي تمام التقدير وأن يضعها نصب عينيه.

٦٠- وينبغي أن تضاف هنا كلمة تحذير حول ما ورد في التقرير من توصية بشأن "إقامة حوار مع السلطات" في الوقت الذي يُحرز فيه تقدم بشأن "البرامج المرتكزة على الحقوق". وينبغي أن يلاحَظ، وهو ما فعلته دراسة أجريت مؤخراً، أن المشاكل الشاملة المتعلقة بحقوق الإنسان هي في آن واحد سبب ونتيجة لأزمة الحكم. فطبيعة السلطات القائمة، التي تحكم دون رضا الشعب الأفغاني ومشاركته، هي السبب الأساسي لانتهاكات حقوق الإنسان التي تتراوح بين فرض "فرمانات" تنص على التمييز المنهجي بين الجنسين، وتوقيع عقوبات قاسية ومهينة ولا إنسانية، والحفاظ على الحكم المطلق. وهكذا يتعين أن يتحول التركيز من إجراء تغييرات تشكل إضافات إلى إجراء تغيير إطاري.

٦١- وقد يكون الوقت مناسباً حقاً لإيلاء أعلى أولوية لبذل جهد متضافر بغية تحقيق تغيير إطاري في أفغانستان. أما الظروف التي تشجع هذا الرأي فهي تشمل التغيرات التي حدثت في البلدان المجاورة، والمناقشات التي جرت مؤخراً فيما بينها، والاجتماعات المعقودة بين الطالبان وجيرانها، وقيام الطالبان باطلاق سراح عدة مئات من سجناء المعارضة، والحزم المعرب عنه داخل الأمم المتحدة لاتخاذ إجراء إيجابي. وجميع هذه الظروف، إذا أُخذت معاً، تتيح فرصة ينبغي عدم إضاعتها.

- - - - -